

Distr.: General
15 December 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة عشرة

٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠٠٨-٢٠٠٩ - دورة السياسات

خيارات وإجراءات في مجال السياسات من أجل الإسراع بخطى التنفيذ: الزراعة

تقرير الأمين العام

موجز

إن المضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال التنمية الزراعية يتطلب تحديد الالتزام ووضع رؤية جديدة للتعاون العالمي لتنفيذ السياسات التي تهدف في الوقت نفسه إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، ووضع نظم تجارة عادلة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية المتصلة بالزراعة. وتدعو الحاجة إلى استجابة متكاملة ومنسقة من قبل جميع أصحاب المصلحة بدءاً من الجهات المانحة المتعددة الأطراف وانتهاءً بالمزارعين المحليين. وستدعو الحاجة إلى توظيف استثمارات ترمي إلى سد الثغرات في البحوث الزراعية ونقل

* E/CN.17/2009/1



التكنولوجيا. ويجب زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في قطاع الزراعة عدة أضعاف. ويمكن أن يؤدي تحسين برامج إدارة الأراضي والمياه والممارسات الزراعية المستدامة إلى تقديم مساهمات ملحوظة في تعزيز الإنتاجية الزراعية. ومن شأن قطاع الزراعة المزدهر الذي يركز على تحسين الإنتاجية أن يحفز النمو الاقتصادي في المناطق الريفية ويؤثر على الحد من الفقر والأمن الغذائي.

المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	سياسات من أجل التنمية الزراعية المستدامة	٤
ألف -	تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة	٥
باء -	تحسين الإنتاجية الزراعية	٩
جيم -	تعزيز الأمن الغذائي وتجنب أزمة الغذاء	١٢
دال -	إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي	١٤
هاء -	حماية الموارد الطبيعية	١٧
ثالثا -	تعزيز البيئة التمكينية للتنفيذ	٢١
ألف -	الاستثمار في التنمية الزراعية المستدامة	٢١
باء -	إصلاح السياسات التجارية	٢٣
رابعا -	المضي قدما	٢٥

أولا - مقدمة

١ - أجرت لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة عشرة - الدورة الاستعراضية لدورة التنفيذ الثالثة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ - تقييما عن التقدم المحرز في مجموعة مختارة من المسائل (الزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر، وأفريقيا)، بالإشارة إلى جدول أعمال القرن ٢١^(١)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٢)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٣). وحددت اللجنة القيود والعقبات التي تعترض التنفيذ، بالإضافة إلى التحديات والفرص الجديدة في مجموعة المسائل المواضيعية المختارة^(٤).

٢ - وفي دورتها السابعة عشرة - دورة السياسات في دورتها الحالية للتنفيذ - ستستخذ اللجنة قرارات بشأن خيارات السياسات والتدابير العملية للإسراع في تنفيذ مجموعة مختارة من المسائل. وسيسبق الدورة اجتماع تحضيرى حكومي دولي سيعد مشروع وثيقة تفاوض لكي تنظر اللجنة فيه.

٣ - ويعد هذا التقرير مساهمة في المناقشات التي دارت في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي بشأن خيارات السياسات والتدابير العملية لتعجيل التقدم في الزراعة لتحقيق التنمية المستدامة. وتم التطرق إلى المسائل الشاملة لعدة قطاعات، بما فيها سبل التنفيذ التي حددها اللجنة في دورتها الحادية عشرة^(٥) في جميع أجزاء التقرير.

٤ - وقد استفاد التقرير من المدخلات التي وردت من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، واللجان الإقليمية، بالإضافة إلى التقييمات الوطنية التي قدمتها

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة د-١٩/٢، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) للاطلاع على التقرير بشأن الدورة السادسة عشرة، انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨، الملحق رقم ٩ (E/2008/29).

(٥) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٩ (E/2003/29)، الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول، المرفق.

الحكومات إلى أمانة اللجنة. وقد أخذت المساهمات المقدمة من المجموعات الرئيسية في الاعتبار أيضا. وأخيرا، استفاد التقرير من التحليل والاستنتاجات الواردة في إطار العمل الشامل الذي أعدته فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية (انظر www.ifad.org)؛ وحالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٧ (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٧)؛ وتقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨ (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٧).

٥ - وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقارير الأمين العام عن الأراضي، والتنمية الريفية، والجفاف، والتصحر، وأفريقيا^(٦)، التي ستعرض أيضا على اللجنة في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي. وعند الضرورة، ستم الإشارة إلى هذه التقارير.

ثانيا - سياسات من أجل التنمية الزراعية المستدامة

٦ - أكدت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ من جديد الدور الحاسم الذي تؤديه الزراعة في تلبية احتياجات الفقراء في البلدان النامية وتحقيق أهداف إعلان الألفية المتمثل في خفض الفقر والجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥^(٧). وقد أشار موجز الرئيس الذي اعتمد في الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة^(٨) إلى أن إهمال الزراعة لم يؤدي إلى حدوث أزمة الغذاء الحالية فحسب، بل ستكون له عواقب خطيرة في مجال القضاء على الفقر والأمن الغذائي.

٧ - وأدى القلق إزاء إهمال الزراعة إلى صدور دعوات لاتخاذ إجراءات من شأنها أن تعزز اتباع نهج متكامل للتنمية الزراعية المستدامة. ويجب أن يركز هذا النهج بصفة خاصة على تعزيز الإنتاجية الزراعية بطريقة مستدامة بيئيا، وعكس الاتجاه التنافسي في تمويل القطاع العام للزراعة المستدامة، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، وجعل النظام التجاري المتعدد الأطراف أكثر دعما للتنمية الزراعية المستدامة، وتعزيز البحوث وخدمات الإرشاد الوطنية، وتعزيز دور المرأة في التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي.

٨ - وفي العقود المقبلة، وبغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والجوع، يجب أن تتطور الزراعة وأن تنمو بمعدلات مطلقة غير مسبقة تشمل تكثيف إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني. وفي حين يجب أن يلي هذا النمو احتياجات السكان المتزايدة، من المؤكد

(٦) E/CN.17/2009/5 و 2009/4 و 2009/6 و 2009/7 و 2009/8 على التوالي.

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق، الفقرة ٤٠.

(٨) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٨، الملحق رقم ٩ (E/2008/29)، الفصل الثاني، الفرع دال.

أنه سيشكل ضغوطاً إضافية على الأراضي الزراعية، ويجب أن يتم ذلك في سياق تدني توافر المياه، وخاصة في الاقتصادات القائمة على الزراعة.

٩- وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الزراعة في العالم أن تتكيف مع عبء تغير المناخ. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تواتر الظواهر الجوية الشديدة وحدّتها مثل الجفاف والفيضانات، بينما تفرض سياسات تغير المناخ ضغطاً إضافياً على القطاع الزراعي لصالح محاصيل الطاقة. وتشكل هذه العوامل البعيدة المدى تحديات خطيرة على نظام الأغذية والزراعة العالمي (انظر E/CN.17/2009/6).

ألف - تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة

١٠ - خلال العقد الماضي، طرأت على القطاعات الزراعية والاقتصادات الغذائية تغيرات سريعة وهيكلية أساسية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وإن تزايد عدد السكان في المناطق الحضرية، وتوسع نصيب الفرد من الدخل، وتغير أنماط الحياة، ونضج أسواق الأعمال التجارية الزراعية، ونشوء وسائل الإعلام وشبكات الاتصال الجماهيرية، تساهم جميعها في تغيير استهلاك الأغذية، وأنماط إنتاجها وتوزيعها. وقد ساهم أكثر من عقدين من الإصلاحات التي أجريت على السياسات والأسواق والمؤسسات بشكل مباشر في إحداث هذه التغيرات العميقة، مما أدى إلى تحديث الاقتصاد الريفي وتكامله على نحو متزايد على الصعيد العالمي.

١١ - وفي جميع أنحاء العالم النامي، تتطور سلاسل الأعمال التجارية الزراعية استجابة للنمو الاقتصادي السريع ولنمو الدخل، وللتوسع الحضري، والعولمة. كما لوحظ حدوث تغيرات في أنماط التغذية التي أخذت تباعد عن السلع الغذائية الأساسية باتجاه الثروة الحيوانية ومنتجات الألبان، والخضراوات والفواكه، والدهون والزيوت. وفي موازاة هذا التغير في أنماط التغذية، بدأت تنشأ اتجاهات في استخدام الموارد، مركزة على التنمية الزراعية المستدامة وأهدافها المتمثلة في الكفاءة الاقتصادية، وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية. وقد وسّعت الزراعة من نطاق دورها إلى حد كبير لتتجاوز دورها المتمثل في زيادة الإنتاجية، ووسّعت عائدات التصدير، وعززت الدخل في المناطق الريفية لتشمل المفاهيم المتطورة في إدارة العمليات الإيكولوجية، وتوفير الخدمات البيئية.

الإطار ١:

تعزيز نهج الزراعة من أجل التنمية

بالنظر إلى تجارب الماضي، وتقديراً للفرص الجديدة، دعا البنك الدولي إلى وضع القطاع الزراعي في مركز جدول أعمال التنمية. ومن بين سمات أخرى، فإن نهج الزراعة من أجل التنمية الذي يدعو إليه البنك الدولي يحقق التوازن بين أهداف السياسات العامة المتعددة، ويميز بين الأنماط عبر البلدان، ويتطلب استدامة بيئية. وثمة أربعة عناصر رئيسية لحفز النمو الزراعي في السياق العالمي الجديد وهي: (أ) تحسين الحوافز للمنتج؛ (ب) توفير المنافع العامة الأساسية وإتاحة مناخ أفضل لاستثمار القطاع الخاص؛ (ج) بناء مؤسسات فعالة؛ (د) كفاءة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

المصدر: "تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨: الزراعة من أجل التنمية" (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧).

١٢ - وتتبع الممارسات الزراعية الجيدة نهجاً تستند إلى نظم إيكولوجية تهدف إلى تحسين استدامة نظم الإنتاج الزراعي والحيواني، وترمي إلى تلبية احتياجات المستهلك من المنتجات العالية الجودة والأمن والمنتجة بأساليب بيئية واجتماعية مسؤولة. وتشير الدلائل إلى أن بإمكان حوافز السوق والمزيج المناسب من صكوك السياسات أن تؤدي إلى تحسين الممارسات الزراعية المستدامة وعائدات المزارعين. فعلى سبيل المثال، وكما هو شائع على نحو متزايد في سلاسل القيمة العالمية، فإن العقود التي تُبرم مع المزارعين لإنتاج صادرات عالية الجودة تتطلب معايير إنتاج عالية ترتبط بمجموعة متنوعة من الخصائص التي تشمل نوعية المنتج (اللون، الحجم، الصنف، وما إلى ذلك)، والمعايير الأخلاقية (عدم تشغيل الأطفال)، وممارسات العمالة. وقد تمتد الفوائد الخارجية المحتملة التي ستعود على المزارعين المشاركين في هذه العقود إلى محاصيل أخرى. وفي مدغشقر مثلاً، أفيد أن ٩٣ في المائة من المزارعين الذين يعملون مع شركات تصدير لإنتاج الفول غيروا أسلوبهم في زراعة المحاصيل الأخرى في غير موسمها. وتزيد إنتاجية الأرز في المزارع المتعاقدة بنسبة ٦٤ في المائة عما هي عليه في المزارع غير المتعاقدة التي تزرع محاصيل في غير موسمها، ويزداد إنتاج الأرز من ٣,٦ أطنان إلى ٦ أطنان للهكتار الواحد. ويتمتع صغار المزارعين الذين يشاركون في هذه العقود برفاهية أعلى، واستقرار أعلى في الدخل، ويتعرضون لفترات عجاف أقصر^(٩).

(٩) Minten L. Randrianarison, and J. F. M. Swinnen. "سلاسل تجارة التجزئة العالمية والمزارعون الفقراء: أدلة من مدغشقر. في سلاسل التوريد العالمية والمعايير والفقراء"، تحرير J. F. M. Swinnen: (Wallingford, 2007). CAB International (UK).

١٣ - وتشمل بعض ممارسات الإنتاج المستخدمة القائمة على النظام الإيكولوجي، الزراعة التي تحافظ على الموارد، ونظم الإدارة المتكاملة لزراعة الأرز مثل نظام تكثيف زراعة الأرز، والمكافحة المتكاملة للآفات وأمراض النبات والحيوان، والإدارة المتكاملة للإنتاج ومكافحة الآفات، والنظم المتكاملة لتغذية النبات، والمكافحة المتكاملة للأعشاب الضارة. وإن نهج مدرسة تدريب المزارعين مثلاً، التي أعلنت عنها وتنفذها منظمة الأغذية والزراعة، تكمل النهج القائمة على النظام الإيكولوجي، وتوفر روابط فعالة مع الأوساط الزراعية لإجراء تجارب مشتركة والتثقيف وتمكين المزارعين. ويجب على سياسات التنمية الوطنية بصورة عامة والسياسات الزراعية بصورة خاصة أن تمكّن من إدماج المبادئ والتكنولوجيات القائمة على النظام الإيكولوجي بالإضافة إلى ممارسات تكميلية أخرى في جميع أنواع النظم الزراعية البعلية والمروية، بما في ذلك مختلف أشكال النظم الزراعية العضوية والمختلطة.

١٤ - ويتسم قطاع المواشي بانقسامه الواضح إلى نظامين منفصلين لكنهما يتعايشان معاً. ويتكون النظام الأول من إنتاج صغار المزارعين والرعاة، الذي يعيل عدداً كبيراً من الأسر المعيشية في المناطق الريفية ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي لديها. أما النظام الآخر فهو الإنتاج التجاري الذي يدعم السلاسل الغذائية الدولية، ويوفر فرص العمل للمنتجين ولآخرين مرتبطين بخدمات التجهيز والتوزيع والتسويق والدعم.

١٥ - وإن "نقطة الوسط" للأسر الزراعية المتوسطة الحجم التي تركز على السوق لا تزال تتنامى من حيث الأهمية في كثير من الأماكن، لكنها تحتاج إلى دعم في مجال السياسات لكي لا تضطر للخروج من الأسواق ولمقاومة الصدمات الناجمة عن الأمراض. وينبغي للسياسات الوطنية أن تمكّن من تكامل نظم تربية المواشي مع نظم زراعة المحاصيل حيثما أمكن ذلك، وينبغي دعم الرعاة بواسطة السياسات والمؤسسات لكي لا يتم استبعادهم من الأسواق المحلية والعالمية المتنامية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للسياسات الوطنية أن تفضّل السلالات المحلية التي تعتمد عادة على كميات أقل من مستلزمات الإنتاج الخارجية. وتنحو السياسات الوطنية حالياً إلى تفضيل السلالات الدخيلة التي تحتاج إلى كميات أكبر من المستلزمات الإنتاجية الخارجية والتي تُعرض صغار المزارعين لمخاطر كبيرة.

١٦ - وينبغي للحكومات أن تنظر في تعزيز نظم الزراعة العضوية. إذ إن تأثير الزراعة العضوية على قاعدة الموارد الطبيعية وعلى صحة العاملين في القطاع الزراعي أقل مما هو في الزراعة التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، فهي توفر لصغار المزارعين وسيلة سليمة بيئياً وبأسعار معقولة لتكثيف الإنتاج في المناطق الهامشية وتتيح فرص تصدير واعدة للبلدان النامية، التي تكون لها في كثير من الحالات ميزة نسبية متأصلة بسبب وفرة اليد العاملة نسبياً وتدني

استخدام المواد الكيميائية الزراعية نسبياً. وتبين عدة دراسات أن استخدام صغار المنتجين في البلدان النامية لأساليب الزراعة العضوية قد يؤدي إلى زيادة غلة المحاصيل، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي بين الفقراء^(١٠).

١٧ - وتقدم بعض الحكومات، ومعظمها في أوروبا، حوافز مالية إلى المزارعين لكي يتحولوا إلى الزراعة العضوية استناداً إلى وجود عوامل خارجية غير معروفة في السوق. وبالإضافة إلى ذلك، زادت الحكومات في أوروبا من أعمال البحث والتطوير في مجال النظم العضوية، وتم في بعض الحالات، وضع سياسات شراء عامة تفضّل شراء الأغذية العضوية^(١١).

١٨ - أما في حالة البلدان النامية، فإن قوى السوق تشجع على تنمية قطاع الأغذية العضوية. ومع أن الطلب على المنتجات الزراعية العضوية يزداد بسرعة، فإن دخول البلدان النامية إلى هذه الأسواق المربحة يواجه تحديات كبيرة، منها أن هذه الأسواق صغيرة نسبياً من حيث حجم التداول، وتتطلب استثمارات كبيرة لإنشاء هيئات للتصدير^(١٢). ولا يُعترف عادة بنظم الإنتاج العضوي الخارجية في أسواق البلدان المتقدمة النمو، لذلك فإنه يتعين إعادة التصديق على المنتجات العضوية لكي تباع بهذه الصفة، مما يترتب عليها تكاليف كبيرة^(١٣). وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب الزراعة العضوية معارف مكثفة نسبياً، ويكلف تدريب صغار

(١٠) منظمة التجارة العالمية، "المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق - عمل أنجز مؤخراً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"، الوثيقة WT/CTE/W/244، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. انظر أيضاً M.A. Altieri, P. Rosset, L.A. Thrupp، "إمكانية الزراعة الإيكولوجية في مكافحة الجوع في بلدان العالم النامية"، الفصل ١٩ في "جدول الأعمال غير المنجز" - منظور التغلب على الجوع والفقر والتدهور البيئي، تحرير P. Pinstrip-Andersen, and R. Pandya-Lorch، (واشنطن العاصمة، المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠٠١).

(١١) الزراعة والبيئة: الدروس المستفادة من عقد من عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(١٢) M Rodrigues, and M. Torres, "La competitividad agroalimentaria de los países de América Central y el Caribe en una perspectiva de liberalización commercial", (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) Serie Desarrollo No. 139. Productivo (آذار/مارس، ٢٠٠٣).

(١٣) انظر García M., M. y F. Bañados, (2004), Impact of EU organic product certification legislation on Chile organic exports, Food Policy, 29 (1); Gómez T., L., L. Martin, M.A. Gómez Cruz and T. Mutersbaugh (2005), Certified organic agriculture in Mexico: market connections and certification practices in large and small producers, Journal of Rural Studies, 21, 461-474; Basu, A. and U. Grote (2006), China as a standard-setter-the examples of GM cotton and ecological and food safety standards, Paper presented at the Pre-conference Workshop (Seventh Annual Global Development Conference) on Asian and other drivers of global change, St. Petersburg, January 18-19, 2006.

المنتجين في المناطق النائية كثيراً. ويتطلب التغلب على هذه التحديات تنفيذ سياسات واتخاذ إجراءات تهدف إلى زيادة الوعي بفوائد الزراعة العضوية، وتعزيز نظم البحوث لجعل الزراعة العضوية أكثر قدرة على المنافسة، ووضع معايير التصديق اللازمة بالإضافة إلى الآليات التنظيمية والتنفيذية، وتنفيذ برامج تدريبية موجهة إلى المزارعين.

باء - تحسين الإنتاجية الزراعية

١٩ - ستأتي معظم الزيادات في الإنتاج الغذائي والزراعي في البلدان النامية (نحو ٨٠ في المائة) مستقبلاً من نظم الإنتاج الأكثر كثافة التي تعتمد على ارتفاع الغلة وعلى الزراعة المتعددة المحاصيل. وسيظل تكثيف الإنتاج يعتمد على استخدام نظم متكاملة مكيفة تجمع بين زراعة المحاصيل وتربية المواشي وتتضمن استخدام أصناف زراعية وسلالات حيوانية تقليدية ومحسنة، مقترنة بممارسات التربة وزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات التي يمكنها أن تستفيد من استخدام مستلزمات الإنتاج إلى أقصى قدر من الكفاءة والاستخدام الأمثل، وفي الوقت نفسه حماية دعم خدمات النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي. وينبغي أن يسترشد إدماج زراعة محاصيل الوقود الحيوي في نظم الإنتاج الغذائي الحالية بتحليلات دقيقة للسياسات لكفالة عدم تعرض الأمن الغذائي المحلي والوطني للخطر، وعدم تعرض الموارد الطبيعية للتدهور.

٢٠ - ولا يمكن أن يتحقق تكثيف إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني من تحسين البذور والسلالات والأسمدة فقط. وفي حين تعد هذه العناصر هامة من أجل تكثيف الإنتاج، فإن جوانب أخرى مثل زيادة استخدام الأسمدة العضوية، واتباع أساليب جديدة وملائمة للبيئة في مكافحة الآفات، وتحسين حفظ المياه والتربة، والمعالجة الصناعية للنفايات العضوية (مثل نفايات الروث الناجمة عن عمليات المواشي والدواجن الضخمة)، وتنوع المحاصيل تعد بنفس القدر من الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإصلاحات المؤسسية، والاستثمارات في مجال البحث والتطوير، والمشاركة في الابتكار والتعلم، عناصر هامة لزيادة الإنتاجية الزراعية^(١٤).

٢١ - وتتوفر تقنيات وتكنولوجيات محسنة لحفظ المياه والتربة تتمتع بالقدرة على زيادة إنتاج المحاصيل. وتدعو الحاجة إلى نقل هذه التكنولوجيات بسرعة أكبر، وتوسيع تطبيق الممارسات الجيدة. وفي الهند، أدى إدخال تكنولوجيات وتقنيات حفظ التربة، مثل دقة التوقيت والدقة في بذر المحاصيل، والزراعة الكنتورية، واستخدام مستويات من منخفضة إلى

(١٤) التوقعات المتعلقة بالأغذية لعام ٢٠٠٨، روما، منظمة الأغذية والزراعة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

معتدلة من الأسمدة لتحسين خصوبة التربة إلى درجة كبيرة، إلى زيادة إنتاجية المحاصيل. وأدى إدخال عنصر من البقول في نظام الزراعة إلى توفير النتروجين الذي تشتد الحاجة إليه^(١٥).

٢٢ - وتعمل الاستثمارات العامة والحوافز التي تستهدف صغار المنتجين على توسيع مستوى تكافؤ الفرص، وتتيح لأصحاب الحيازات الصغيرة تحقيق مزايا نسبية في إنتاجهم الزراعي^(١٦). ويجب أن تكفل التدخلات ذات الأهداف المحددة تحديدا جيدا الحصول بشكل عاجل على مستلزمات الإنتاج الزراعي (أي البذور والأسمدة والمياه)، وإصلاح الهياكل الأساسية، وأفضل الممارسات لخفض الفاقد ما بعد الحصاد. وتسهم هذه الجهود في ارتفاع الغلة، وتحسين رفاه الأسر المعيشية في المناطق الريفية، وزيادة الإمدادات الغذائية المحلية الإجمالية. وفي عدة بلدان في شرق آسيا، يمكن زيادة غلة الأرز زيادة كبيرة بتحويل إعانات الأسمدة من سماد اليوريا إلى البوتاسيوم، ويمكن تخفيض فاقد ما بعد الحصاد بنسبة ٢٥ في المائة من خلال تحسين استخدام الهياكل الأساسية وتكنولوجيا ما بعد الحصاد^(١٧).

٢٣ - وتستطيع الحكومات أن توجه الاستثمارات العامة، والإصلاحات المؤسسية، وبرامج التنمية نحو أصحاب الحيازات الصغيرة بطرق تشجع على زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في التنمية الزراعية والريفية. فعلى سبيل المثال، ساعدت الإدارة المحلية في الصين مجموعة من صغار المزارعين في تسجيل اسم تجاري للطبخ الذي يزرعونه، ووضع معايير للإنتاج من خلال تنسيق الزراعة، وفحص الجودة، والتعبئة والتغليف^(١٨). وكلما ارتفعت جودة العلامة التجارية حصلت على سعر أعلى من الطبخ المنتج في أماكن أخرى، مما يزيد دخل المزارعين ويتيح للتعاونيات توسيع عدد أعضائها ويزيد من الاستثمار في تحسين سلامة الأغذية وجودتها.

٢٤ - ويجب أن تكمل الاستثمارات في التنمية الزراعية والحوافز المقدمة إلى المزارعين المحليين بوضع سياسات اقتصادية كلية لكفالة الاستدامة. وثمة حاجة إلى مواءمة وتكييف

(١٥) Jagarlapudi Venkateswarlu، "نظم الزراعة المستدامة لتنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة في الهند"، في "نشرة نظام تقييم التكنولوجيا المتقدمة"، العدد ٧، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.II.A.6) ص. ١٣٩-١٤٢.

(١٦) إطار العمل الشامل، فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية، تموز/يوليه ٢٠٠٨ (www.ifad.org/operations/food/documents/cfa/cfa-daaf.pdf).

(١٧) Zaman Hassan, Christopher Delgado, Donald Mitchell, Ana Revenga, "Rising Food Prices: Are there right policy choices?" Development Outreach, World Bank Institute, October 2008.

(١٨) تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨. الزراعة من أجل التنمية. (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧).

الظروف الوطنية والمحلية، ومراعاة تغير المناخ العالمي ومبادرات الحد من الفقر، وبذل جهود منسقة من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين، وخاصة الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أنظمة السوق الملائمة، ونظم المعلومات المحسنة، وكفالة الحيازة وحقوق الوصول إلى الموارد الطبيعية تحفز المزارعين على الاستثمار في حفظ التربة والمياه. وفي المكسيك مثلاً، ساعد تعزيز حقوق ملكية الأراضي وتقديم منح كبرى وبرامج قروض مدعومة في تحول القطاع الزراعي إلى قدر أكبر من الكفاءة والقدرة التنافسية^(١٩).

٢٥ - ويعد الاستثمار في السلع العامة الأساسية، والعلوم، والبنية الأساسية، ورأس المال البشري، إذا اقترنت بتحسين السياسات والمؤسسات، من العوامل الرئيسية لزيادة الإنتاجية الزراعية. وعندما تتاح السلع العامة الأساسية، تصبح الإصلاحات المؤسسية مصدراً رئيسياً لزيادة الإنتاجية الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين أنظمة السوق وتحسين نظم المعلومات وضمان حقوق الملكية للأراضي والمياه أمثلة عن الإصلاحات التي تحفز على الاستثمار الخاص في الزراعة، ولا سيما الاستثمارات التي تنطوي على فوائد بعيدة المدى. وتشير الدلائل إلى أن اتخاذ إجراءات جماعية من قبل المزارعين قد يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات، وإلى ربط المزارعين بالأسواق وتحسين موقفهم التفاوضي في تلك الأسواق.

٢٦ - ويتطلب تعزيز دور المرأة في الإنتاج الزراعي المستدام تدخلات تراعي المنظور الجنساني في جميع مجالات السياسات والمؤسسات. وما فتئت المرأة مستبعدة تقليدياً من مجالات عديدة في الإدارة، سواء كان ذلك في جماعات المستعملين المحلية، أو في منظمات المنتجين، أو في المجالس المحلية، أو في الحكومة الوطنية. ويجب إشراك المرأة في مستويات أعلى مما هو عليه الآن بشكل عام، في مجال البحث العلمي، وفي وزارات الزراعة، وفي الحكومة المحلية، وفي منظمات المزارعين. وينبغي للحكومات أن تكفل ألا تميز التشريعات ضد المرأة في مجالات مثل الميراث والأجور والملكية والطلاق والتعاقد (انظر E/CN.17/2009/4).

٢٧ - وعلى سبيل المثال، نفذت إحدى المنظمات غير الحكومية في بنغلاديش سياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ووظفت نساء لملء نسبة تتراوح من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة من الوظائف في فرق المساعدة التقنية التابعة لها واستهدفت الرجال والنساء على حد سواء لتحسين إنتاج الأرز والأسمك. وازدادت الإنتاجية بنسبة ٤٠ في المائة وازداد الدخل بنسبة ٥٠ في المائة، فيما تناقصت أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم، وتوزيع العمل، وتوفير الأغذية، واتخاذ القرارات في الأسرة.

(١٩) المصدر نفسه.

٢٨ - ونجحت بعض البلدان النامية في تنفيذ برامج التدريب الزراعي. ففي البرازيل، تدرب الهيئة الوطنية للتعليم في المناطق الريفية منظمي المشاريع في المناطق الريفية. ومن أبرز سماتها نجاحاً إدماج التدريب المهني والنهوض الاجتماعي. وترتبط عملية التعلم بالأعمال وظروف المعيشة الريفية. وتمنح المرأة الريفية الأفضلية في برامج النهوض الاجتماعي، بما في ذلك التدريب في مجال الحماية ضد المنتجات السامة المستخدمة في الزراعة. وفي مالي، انضمت منظمة البحوث الزراعية (معهد الاقتصاد الريفي) ومؤسسة للتعليم العالي (معهد البوليتكنيك الريفي) لإنشاء "حاضنة الأعمال التجارية الزراعية"، التي تساعد أصحاب المشاريع الزراعية على دمج التقنيات الحديثة في النظم الزراعية المحلية. وفي شيلي، تقوم المراكز الإدارية التي تديرها منظمات المزارعين بدعم عملية صنع القرار وتنمية المشاريع والقدرات الإدارية بين الأسر الزراعية الفردية ومنظمات المنتجين الموجهة نحو السوق^(٢٠).

٢٩ - وأدت برامج التدريب للشركات في الأسواق المتخصصة التي تتوافر فيها فرص نمو جيدة إلى زيادة إنتاجية الشركات ودخلها عن طريق تحسين مستوى التكنولوجيا والمهارات الإدارية. وفي مدغشقر، استهدف التدريب صغار موردي السلع الوسيطة لتجهيزها وتصديرها. ومن الأمثلة الأخرى التدريب المتكامل في تزانيا لتشجيع تنظيم المشاريع ومجلس فرص التصنيع في غانا^(٢١).

جيم - تعزيز الأمن الغذائي وتجنب أزمة الغذاء

٣٠ - منذ عام ٢٠٠٧، قام ما لا يقل عن ٤٠ حكومة بفرض تدابير طوارئ للسيطرة على ارتفاع أسعار المواد الغذائية سعياً منها لحماية الأسر المعيشية الضعيفة والحفاظ على التماسك الاجتماعي. وتشمل مبادرات السياسة العامة وضع ضوابط على أسعار الغذاء، وفرض قيود على الصادرات وتوسيع نطاق شبكات الأمان. وكانت بعض تدابير السياسات تلك تهدف إلى حماية المستهلكين من ارتفاع الأسعار، مثل ضوابط التصدير التي تزيد من زعزعة استقرار أسواق الأغذية في العالم. وعلى سبيل المثال، يقدر أنه كان للقيود التي فرضتها البلدان المصدرة على الصادرات الغذائية الرئيسية بدءاً من منتصف عام ٢٠٠٧ تأثير قوي جداً على أسعار الأرز، وكانت مسؤولة عن نصف الزيادة في الأسعار عموماً^(٢٢).

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) انظر "حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٨". روما، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٨) و "آفاق الاقتصاد العالمي" الضائقة المالية والتباطؤ والإنعاش (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨).

٣١ - وأشارت منظمة الأغذية والزراعة، إلى أن بلدانا عدة قامت منذ عام ٢٠٠٧ بتعديل سياساتها المتعلقة بالتجارة والاستهلاك بغية التخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار على المستهلكين. إن السياسات التجارية من بين أكثر التدابير استخداما: فقد خفض ١٨ بلدا التعريفات الجمركية على واردات الحبوب وفرض ١٧ بلدا قيودا على التصدير. وفرض أربعة عشر بلدا تستخدم قيودا على التصدير قيودا كمية أو حظرا مباشرا على الصادرات. وشملت سياسات الاستهلاك تخفيض الضرائب المفروضة على الغذاء (١١ بلدا) وتقديم إعانات للاستهلاك (١٢ بلدا). واعتمدت ثمانية بلدان ضوابط على الأسعار. ومن بين هذه التدابير، ثبت أن حظر التصدير والرقابة على الأسعار يسبب اضطرابات كبيرة في الأسواق ومن المرجح أن يؤدي إلى كبح حوافز المنتجين لزيادة إنتاجهم^(٢٣).

٣٢ - وخلصت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي بحثت في استجابة السياسات في ١٦١ بلدا لأزمة الوقود والغذاء إلى ما يلي: (أ) كانت تدابير الإنفاق أكثر بروزا في حالة الوقود، بينما هيمنت تدابير العائدات على الاستجابات المتعلقة بسياسات الغذاء. وخفضت أكثر من نصف البلدان الضرائب على الأغذية وزادت أقل من خمس البلدان دعم المواد الغذائية؛ (ب) استخدمت البلدان المصدرة تدابير ضريبية وتنظيمية معا لاحتواء الزيادات في أسعار المواد الغذائية المحلية، تشمل الضرائب على الصادرات، ونظام حصص التصدير، وفرض حظر مباشر على بعض الصادرات. وفرض بعض المصدرين الرئيسيين للحبوب الرئيسية حظرا على التصدير وضرائب على الصادرات، (ج) زاد قرابة ربع البلدان التي شملتها الدراسة تمويلها لمزيد من البرامج التي تستهدف النقل، وزاد ١٥ بلدا أجور القطاع العام والمعاشات التقاعدية جزئيا استجابة لزيادة الأسعار^(٢٤).

٣٣ - وشملت الدروس الهامة التي نشأت عن تحليل السياسات الأمور التالية: أولا، إن رفع الحظر على التصدير (الذي فرضه زهاء ٢٨ بلدا) قد ينطوي على آثار إيجابية هامة على أسواق الأغذية الدولية، ويؤدي إلى تخفيض الأسعار ويقلل من تقلبها. وثانيا، يوجد للقيود المفروضة على الصادرات من حيث حظر التصدير، وفرض الحصص أو الضرائب المفروضة على الأغذية الأساسية، أثر محدود على مستويات الأسعار المحلية وأثر سلبي كبير على عائدات المنتجين والمصدرين المحليين، ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار في البلدان التي تعتمد على

(٢٣) "التوقعات المتعلقة بالأغذية لعام ٢٠٠٨"، (روما، منظمة الأغذية والزراعة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).

(٢٤) المرجع نفسه.

واردات الحبوب^(٢٥). ثالثاً، إن عدم اكتمال عبور أسعار السلع الدولية إلى الأسعار المحلية يشوه الحوافز للمنتجين والمستهلكين المحليين ويعزز في نهاية المطاف ضغوط الأسعار العالمية. وأخيراً، فإن تقديم الإعانات للأسعار نهج مكلف مالياً لحماية الأسر المعيشية الفقيرة لأن نسبة عالية من الفوائد الناجمة عن انخفاض أسعار الوقود والغذاء تعود على الفئات ذات الدخل الأعلى، مما يعكس ارتفاع حصص هذه الفئات في إجمالي الاستهلاك.

الإطار ٢

توفير إطار استراتيجي لتحسين الأمن الغذائي

يمكن للنهج المزدوج المسار أن يوفر إطاراً استراتيجياً شاملاً لتحسين الأمن الغذائي. ويشمل هذا الإطار تدابير لها القدر نفسه من الأهمية ويعزز التدابير القصيرة الأجل والطويلة الأجل، وله أهمية بالغة في سياق ارتفاع أسعار المواد الغذائية الحالي. ويهدف أحد المسارين إلى تعزيز استجابة العرض في القطاع الزراعي، وخاصة بين صغار المزارعين، وتنمية المناطق الريفية من خلال الحوافز المناسبة والاستثمار في المنافع العامة. ويتمثل الهدف في زيادة الإمدادات الغذائية، وتعزيز القدرة على توليد الدخل من الزراعة والاقتصاد الريفي كوسيلة لتعزيز التنمية الريفية الشاملة. ويهدف المسار الآخر إلى كفالة حصول الفقراء والضعفاء في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء فوراً على الغذاء بواسطة توفير شبكات أمان وتدابير حماية اجتماعية.

المصدر: "توقعات الأغذية لعام ٢٠٠٨" (روما، منظمة الأغذية والزراعة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).

دال - إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي

٣٤ - تؤدي شبكات الأمان الاجتماعي دوراً هاماً في الحد من تزايد الفقر، وتساعد الأسر المعيشية على الحصول على الغذاء والطاقة والخدمات الأساسية. وتستطيع البلدان التي توجد فيها نظم شبكات أمان جيدة التوجيه أن تتفاعل بسرعة أكبر مع ارتفاع أسعار الوقود والغذاء عن طريق زيادة قيمة الاستحقاقات و/أو تغطيتها. إن توسيع نطاق برامج المعونة الغذائية القائمة، والتغذية، والتغذية المدرسية، وإيجاد فرص عمل هي من بين أكثر التدابير القصيرة الأجل فعالية من حيث التكلفة لمساعدة الفئات الضعيفة من السكان. ويعد جمع

(٢٥) Zaman Hassan, Christopher Delgado, Donald Mitchell, Ana Revenga, 2008. Rising Food Prices: Are there right policy choices? Development Outreach, World Bank Institute, October 2008.

بيانات الدراسة الاستقصائية المنتظمة عن الأسر المعيشية أمرا هاما في تطوير المؤشرات المستهدفة، وتتبع فعالية برامج شبكة الأمان وقياس الآثار.

٣٥ - وتعتبر البرازيل من الأمثلة الناجحة عن البلدان التي عملت على تحسين برامج شبكة الأمان لمعالجة أزمة الغذاء والوقود، والتي زادت من استحقاقات برنامج التحويل النقدي المشروط (Bolsa Familia)، وشيلي التي زادت مستوى بدل التدفئة في فصل الشتاء، وقرغيزستان التي زادت من استحقاقات برنامج التحويل النقدي لديها "الاستحقاقات الشهرية الموحدة"، واليمن الذي ضاعف من قيمة الاستفادة من تحويلاته النقدية، ومصر التي زادت من حصة دعم الغذاء، كما فعلت بعض الولايات في الهند^(٢٦).

٣٦ - ويشكل الاستثمار في برامج شبكات الأمان السليمة حماية جيدة من حدوث أزمات غذاء ووقود ومن جميع أنواع الصدمات حتى في الاقتصادات السريعة النمو. وينحو الكثير من البلدان التي لا توجد فيها برامج حماية اجتماعية إلى استخدام مزيد من التدابير الرجعية الأكثر كلفة، بما في ذلك الدعم العام للأسعار، والقيود المفروضة على الصادرات، أو التخفيضات الضريبية. وقد ترغب البلدان في النظر في إقامة برامج شبكات أمان أو إصلاح البرامج القائمة، ووضع نظم عملية للأسر المعيشية تستهدف المدفوعات والإدارة والرصد. وقد أنشأت اليمن مثلا وسيلة اختبار جديدة غير مباشرة لتحديد التحسينات التي طرأت على مستوى استهداف برنامج التحويلات النقدية ومستوى الاستفادة منه. وتجري ليبيا تجارب بالاستفادة من المنظمات غير الحكومية، والشركات الخاصة الصغيرة، والمنظمات المجتمعية الكبيرة لتنظيم مشاريع أشغال عامة ذات يد عاملة مكثفة. وتصدر توغو قسائم إلى الطلاب يمكنهم استخدامها لشراء وجبات الغذاء المدرسية من البائعين المحليين^(٢٧).

٣٧ - وتشير التجربة إلى أنه ضمن نطاق استجابات الحماية الاجتماعية الممكنة ونظرا لأهمية اختيار استجابات السياسات المستندة إلى البلد، تقدم بعض البرامج مزايا أفضل من برامج أخرى^(٢٨). وعلى سبيل المثال، تُفضّل التحويلات النقدية على البرامج العينية لانخفاض تكاليفها الإدارية، وملاءمتها أكثر لنظم الدفع التي تحول دون تحويل الاستحقاقات، وتتيح للمستهلكين إمكانية الاختيار. وقد تكون الصكوك "النقدية الميسرة" مثل طوابع الغذاء أو

(٢٦) ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود: التصدي للمخاطر للأجيال القادمة، (واشنطن العاصمة، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٨؛ البنك الدولي، شبكة التنمية البشرية للحد من الفقر وشبكة الإدارة الاقتصادية، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٨

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) يقدم البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية استعراضات واسعة.

قسائم النقل شعبية من الناحية السياسية، لكنها ذات تكاليف إدارية أعلى من النقد. ونجحت طوابع الغذاء في معظم البلدان القليلة التي جربتها. إن توزيع الغذاء العيني ملائم في البلدان التي تعمل الأسواق فيها بشكل جيد، وحيث تكون المساعدة الخارجية عينية فقط، أو البلدان التي يكون فيها الاحتياطي الاستراتيجي للحبوب متناوبا.

٣٨ - ويمكن أن توفر دروس التقييم توجيهها بشأن وقت استخدام الصكوك "النقدية الميسرة" أو العينية. ففي المناطق التي يكون فيها أداء الأسواق سيئا، قد تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة لتوفير الغذاء أو المدخلات إلى الأسر مباشرة. وفي البلدان التي توجد فيها أسواق، لكن لا يرغب الموردون من القطاع الخاص في الاستثمار في البنية الأساسية للتوزيع، فمن الممكن أن تكون النظم القائمة على القسائم فعالة في توفير حوافز لزيادة الاستثمارات الخاصة. وفي ملاوي، يقوم برنامج يدعى "المدخلات مقابل الأصول" بتوزيع قسائم على الأشخاص الذين يشاركون في مشروع من مشاريع الأشغال العامة فقط^(٢٩). ويوفر هذا النهج شيئا من الاستهداف الذاتي لأنه من غير المحتمل إلى حد كبير أن يشارك المزارعون الأكثر ثراء في هذه المشاريع. ويمكن استرداد قيمة القسائم من موردي المدخلات المحليين، مما يعزز الطلب بفعالية على المدخلات وزيادة مبيعات وأرباح الموزعين من القطاع الخاص.

٣٩ - أما المناطق التي يكون فيها أداء الأسواق والنظم المالية جيدا ويصل الناس حتى في المناطق النائية، قد تكون التحويلات النقدية الخيار المفضل بسبب انخفاض تكاليفها الإدارية بشكل عام. وفي بعض الحالات، فإن شراء الأغذية المحلية يمكن أن يربط المعونة الغذائية بتنمية الإنتاج الزراعي المحلي والقدرات التسويقية. ويجب أن تستند المشتريات المحلية على تقييم مخاطر السوق لاستبعاد التأثيرات السلبية على توفر الغذاء وهياكل الأسعار المحلية. وقد استفاد القطاع الخاص من خبرات شراء الأغذية المحلية في إثيوبيا وأوغندا ونيبال. وأفادت الحالة في إثيوبيا مثلا أن عائدات التجار من القطاع الخاص قد ازدادت كما ازدادت المنافسة، في حين أدت الحالة في نيبال إلى تحسين مرافق الطحن والتجهيز ذات الصلة^(٣٠).

٤٠ - ومع أن ارتفاع أسعار السلع الزراعية يشكل تهديدا مباشرا للأمن الغذائي، فإنه يمثل على المدى البعيد فرصة للتنمية الزراعية. ولا يمكن أن تتحقق هذه الفرصة إلا عندما وحيثما يكون قطاع الزراعة قادرا على الاستجابة لحوافز الأسعار، وعندما يكون بمقدرة المزارعين الفقراء المشاركة في استجابة الإمدادات. وقد يعكس توسيع الطلب على الوقود الحيوي

(٢٩) البنك الدولي، "تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨: نهج جديدة لدعم مستلزمات الإنتاج" (<http://lgo.worldbank.org/5V0PT58LT0>).

(٣٠) "حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٦" (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦).

الانخفاض الطويل الأجل في أسعار السلع الزراعية الحقيقية، التي لم تشجع على مدى عقود القطاعين العام والخاص على الاستثمار في الزراعة وفي المناطق الريفية في العديد من البلدان النامية. ويجب على السياسات أن تنتهز الفرص المحتملة التي يتيحها الوقود الحيوي، وفي الوقت نفسه، إدارة المخاطر التي لا بد أن تنجم عنه بعناية^(٣١).

٤١ - أما السياسات التي تنظم توزيع الأغذية، وتدعم تنمية هيئات إصدار الشهادات ووضع علامات التوحيد القياسي (التي تشكل عائقاً رئيسياً بالنسبة للمنتجين في البلدان النامية)، أو تشجع الابتكارات في مجال مشتريات الغذاء العامة، فقد تؤدي دوراً رئيسياً في إحداث طلب على المزيد من المنتجات الزراعية المنتجة بطريقة مستدامة.

هاء - حماية الموارد الطبيعية

٤٢ - إن النظم الزراعية ونظم تربية المواشي المستدامة توفر خدمات النظام الإيكولوجي التي تستعيد الإنتاجية، وتحفظ التربة والمياه والتنوع البيولوجي، وتحمي الكربون، وتنظم المناخ، وتوفر المشاهد الطبيعية والقيم الثقافية. ويجب وضع السياسات التي تعالج أسباب تدهور الأراضي وتبني القدرات على جميع المستويات من أجل استخدام الأراضي على نحو مستدام والاعتماد الواسع على ممارسات إدارة الأراضي المستدامة لتطويعها وتكييفها وفق الظروف المحلية. ومن المهم بالقدر نفسه تقديم حوافز للمنتجين للتشجيع على الممارسات الزراعية المستدامة والاستثمار في حفظ التربة وكفاءة استخدام المياه.

٤٣ - وتنطوي السياسات المتعلقة بحيازة الأراضي على تأثيرات هامة على قدرة مستخدمي الأراضي على إدارة موارد التربة والمياه والموارد البيولوجية والحفاظ على الخدمات الحيوية للنظام الإيكولوجي. وفي حال انعدام أمن حيازة الأراضي، لا تتوفر لدى المزارعين والرعاة حوافز كثيرة من أجل الاستثمار في ممارسات إدارة الأراضي السليمة، لأنهم يتعرضون لخطر عدم قدرتهم على جني المكافآت في المستقبل. إن تحسين إدارة وسياسات الأراضي التي تعزز أمن حيازة الأراضي تنحو إلى تشجيع الاستثمارات التي تفضي إلى ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي. (انظر E/CN.17/2009/5 و 2009/7).

٤٤ - وفي السنوات الأخيرة، أُحرز تقدم كبير في مجال تعزيز إنتاجية المياه في الزراعة. ويفضل العديد من البلدان النامية، تحسين أداء نظم إدارة المياه الحالية لتخفيض فاقد المياه من شبكات المياه السيئة الصيانة. وتركز بلدان أخرى على بناء نظم جديدة. وثبت أن إنشاء رابطات مستخدمي المياه، وتنفيذ التدابير المتعلقة بإدارة الطلب، بما في ذلك ترشيد الرسوم

(٣١) المصدر نفسه.

على المياه لكفالة صيانة نظم الري المثلى، وسائل فعالة لتحسين إنتاجية المياه في قطاع الزراعة في أنحاء كثيرة من العالم.

٤٥ - وتم الجمع بين الأدوات المؤسسية والقائمة على السوق وتشجيع الحوار بين مستخدمي المياه المتنافسين لتحقيق نتائج ناجحة. وتشمل التدابير التي يجري تنفيذها تخصيص حقوق الملكية لوكلاء مستهلكي المياه، وجمع المياه لدعم إعادة المخصصات المحدية اقتصاديا في أوقات شح المياه، والتراخيص القابلة للتداول، ومكافحة الملوحة وإدارة الصرف (مثل إعادة استخدام مياه الصرف في المحاصيل التي تتحمل الملوحة ومعالجة مياه الصرف)^(٣٢).

٤٦ - وقد تبين أن تطبيق مزيج من ممارسات إدارة حفظ الموارد، مثل الإدارة المتكاملة للآفات والمغذيات، والزراعة بدون حراثة والزراعة الحرجية، يؤدي إلى تحسن ملحوظ في إنتاجية المياه، وخاصة بالنسبة للنظم الزراعية البعلية. وتراوح متوسط الزيادات في إنتاجية المياه بين ١٦ في المائة للأرز المروي و ٢٩ في المائة للقطن المروي إلى ٧٠ في المائة و ١٠٢ في المائة و ١٠٨ في المائة لمحاصيل الحبوب البعلية، والبقول، والجذور والدرنيات، على التوالي^(٣٣).

٤٧ - وأكد العديد من الدراسات على الأثر الإيجابي للزراعة بدون حراثة على القدرة على رشح المياه، ومحتوى رطوبة التربة، وانحراف التربة، والقدرة على الاحتفاظ بالماء. وفي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، تبين أن النظم الزراعية بدون حراثة تقلل من جريان المياه السطحية بنسبة ٣١ في المائة، وتزيد من رشح المياه، حسب نوع التربة، بنسبة تتراوح بين ٩ في المائة و ١٠٠ في المائة، وتقلل من حث التربة بنسبة تصل إلى ٩٠ في المائة، مما يؤدي إلى تقليل أحمال الرواسب في الأنهار والملوثات في الكتل المائية. وفي أماكن مختلفة من البرازيل، انخفض الفاقد في التربة بنسبة ٨٧ في المائة في إطار الزراعة التي تحفظ الموارد، في حين انخفض الجريان السطحي بنسبة ٦٦ في المائة في الدورات الزراعية للقمح - وفول الصويا^(٣٤).

٤٨ - وتم تحسين نوعية المياه بواسطة إدخال تغييرات على نظم الإنتاج الزراعي، من خلال تحسين كفاءة استخدام المغذيات عن طريق مطابقة استخدام الأسمدة التي تمكن النباتات من

(٣٢) Msangi, S., C. Ringler and M. Rosegrant، "مستقبل الزراعة والمياه: استراتيجيات السوق والسياسات القائمة على الاستدامة - ماذا يمكن لبلدان العالم النامي أن تتعلم من أمريكا الشمالية؟"، في المياه والزراعة: الاستدامة والأسواق والسياسات، (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2006).

(٣٣) حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٧، (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٧).

(٣٤) المصدر نفسه.

امتصاص المغذيات بصورة أوثق. كما تبين أن اختبار التربة وتحسين توقيت استخدام الأسمدة، فضلا عن استخدام محاصيل غطاءية وتخفيض حراثة التربة، مفيد لهذا الغرض. كما يمكن أن تسهم التدابير الرامية إلى تحسين استخدام فضلات المواشي أيضا في تحسين نوعية المياه. وتشمل هذه التدابير إدخال تغييرات على عملية الإنتاج (إدارة العلف) وجمع السماد الطبيعي وتخزينه ومعالجته واستخدامه^(٣٥).

٤٩ - وللمواشي تأثير هام على البيئة. فعلى سبيل المثال، يُستخدم ٢٦ في المائة من سطح اليابسة لرعي المواشي، ويترافق استخدام المراعي هذا بدرجة كبيرة بانبعاثات غازات الدفيئة، وتدهور الأراضي والموائل. ويمكن أن تؤدي السياسات التي تدعم الممارسات الجيدة في نظم تربية المواشي والمراعي، بما فيها النظم التي تتكامل مع المحاصيل في النظم الزراعية التي تحافظ على الموارد، إلى الحد من إزالة الغابات، وتعزيز تنحية الكربون وخدمات النظام الإيكولوجي الأخرى، والحد من تلوث المياه في المناطق ذات الكثافة الحيوانية العالية. ومثال ذلك مشروع نهج النظم الحرجية والرعية المتكاملة لإدارة النظام الإيكولوجي في كوستاريكا وكولومبيا ونيكاراغوا، الذي يقدم مبالغ لمنتجي المواشي الذين يعززون الخدمات البيئية من خلال اعتماد النظم الحرجية والرعية.

٥٠ - وقد تسهم السلالات المحلية المتكيفة في النظم الإنتاجية الهامشية في نشر البذور والحفاظ على النظام الإيكولوجي في أراضي المراعي. وقد يلحق إنتاج المواشي الضرر بالبيئة، لكنه يتيح أيضا إمكانات للاستثمارات ذات العوائد المرتفعة من أجل التخفيف من وطأة تغير المناخ مما يحقق فوائد اجتماعية كبيرة في الآن نفسه. وتشمل خيارات سياسات التخفيف من وطأة المناخ التغيرات في استخدام الأراضي، وإدارة السماد الطبيعي، وزيادة إنتاجية المواشي وكفاءة الأعلاف.

٥١ - وقد وضعت مجموعة من الأنظمة والرسوم والضرائب البيئية، ومبالغ للحوافز، والمعايير، والتوعية، والبحوث، وبناء المؤسسات والقدرات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعزيز حماية خدمات النظام الإيكولوجي. وتعد المبالغ المدفوعة المباشرة لقاء خدمات النظام الإيكولوجي الأكثر شيوعا، إذ تدفع الحكومات في جميع أنحاء العالم مبالغ إلى أصحاب الأراضي في المناطق الريفية لتوجيه استخدام أراضيهم بطرائق تولد خدمات النظام الإيكولوجي، وتعزز التنمية الريفية في الوقت نفسه. ويستخدم فرض الضرائب والرسوم لإدماج التكاليف البيئية للأنشطة الزراعية مباشرة في قرارات مزارعي

(٣٥) المصدر نفسه.

الإنتاج في الزراعة بدرجة أقل مما يستخدم في قطاعات أخرى، مما يعكس صعوبات لوجستية وسوء تحديد حقوق الملكية.

الإطار ٣

تعزيز حماية خدمات النظام الإيكولوجي في القطاع الزراعي: أمثلة قطرية

يعوّض برنامج حفظ المحميات في الولايات المتحدة المزارعين لقاء حمايتهم موئل الحياة البرية المهددة بالانقراض، والفضاءات المفتوحة و/أو الأراضي الرطبة. ولدى الصين برنامج مماثل لتمويل مكافحة انجراف التربة. وتدفع كولومبيا وإكوادور والمكسيك وجنوب أفريقيا مبالغ للإشراف على خدمات مستجمعات المياه. ومن الأمثلة الأخرى المبالغ التي تُدفع لقاء حماية مجموعة واسعة من خدمات النظام الإيكولوجي (التنوع البيولوجي، والمياه، وعزل الكربون) وفي كوستاريكا، تُدفع مبالغ للحفاظ على المراعي شبه الطبيعية في السويد، وتُدفع مبالغ للحفاظ على بيئة المروج الشاسعة ورعاية الحيوانات في سويسرا.

المصدر: ”الزراعة والبيئة: الدروس المستفادة من عقد من عمل المنظمة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٤))“،

http://ecosystemmarketplace.com/pages/static/about.conservaion_backgrounder.php

٥٢ - وفي الآونة الأخيرة، تم تسليط الضوء على مساهمة القطاع الزراعي في تغير المناخ. وتعد الزراعة مصدرا رئيسيا لانبعاثات الميثان من الإنتاج الحيواني وأكسيد النتروجين من الأسمدة، مما يسهم في ظاهرة الدفينة. ويعد التوسع في الأراضي الزراعية بواسطة إزالة الغابات عاملا رئيسيا في انبعاث ثاني أكسيد الكربون. إلا أنه توجد إمكانية كبيرة للتخفيف من انبعاثات غازات الدفينة في الزراعة من خلال تعزيز الحراثة التي تحافظ على التربة، والحد من استخدام الأسمدة النيتروجينية وانبعاثات غاز الميثان من الماشية، وتحريج الأراضي الزراعية. إن تعزيز النظم التجارية القائمة على السوق مثل آلية التنمية النظيفة، ودعم نقل ونشر تكنولوجيات إدارة المحاصيل الجديدة والمحسنة وأساليب تغذية المواشي، وتعزيز الزراعة العضوية هي من بين خيارات السياسة العامة التي يمكن النظر فيها^(٣٦).

(٣٦) R Wood, M. Lenzen, C. Dey and S. Lundie ”دراسة مقارنة عن بعض الآثار البيئية التقليدية والزراعة العضوية في أستراليا“، النظم الزراعية، المجلد ٨٩ (أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٦) صفحات ٣٢٤-٣٤٨ (في النص باللغة الإنكليزية).

ثالثاً - تعزيز البيئة التمكينية للتنفيذ

٥٣ - يؤدي المجتمع الإنمائي الدولي دوراً رئيسياً في تقدم الزراعة في جدول أعمال التنمية، بما في ذلك وضع قواعد تجارة عادلة، والحفاظ على الموارد الوراثية، ومكافحة انتشار الأمراض البائية، وإدارة تغير المناخ. ويتطلب جدول الأعمال الزراعي العالمي مزيجا من المؤسسات العالمية لتنسيق ودمج شواغل القطاع الزراعي في جدول أعمال التنمية والبيئة الأوسع نطاقاً، والاستجابة لحالات الطوارئ، ومواجهة تحديات الإنصاف والعدل بين بلدان الشمال والجنوب وبين الأجيال الحاضرة والمقبلة.

٥٤ - وتتسم الجهود المتعددة الأطراف بأهمية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. ويمكن أن تركز هذه الجهود، في جملة أمور، على تصميم وتمويل وتنسيق مبادرات السياسات والتدابير العملية من أجل (أ) معالجة الاضطرابات المالية؛ (ب) التخفيف من القيود المفروضة على قدرة أسواق السلع الأساسية؛ (ج) دعم الاقتصادات المنخفضة الدخل التي تعاني من نقص الأغذية؛ (د) تعزيز زراعة الحيازات الصغيرة المستدامة للحد من الفقر؛ (هـ) كفاءة حصول الفئات الفقيرة والضعيفة على الغذاء.

٥٥ - وبغية تحقيق النتائج المتفق عليها، تدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر تنسيقاً وأقل تضارباً على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ويجب إكمال المدخلات الاجتماعية والزراعية المتاحة للمزارعين المحليين وفئات السكان الضعيفة الأخرى بوضع سياسات اقتصادية كلية من أجل كفاءة الاستدامة. ويجب موازنة وتكييف الإجراءات المتخذة مع الظروف الوطنية والمحلية، في حين يعد تنسيق الجهود التي يبذلها المعنيون الرئيسيون، وخاصة الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، أمراً حيوياً لتحقيق التقدم.

ألف - الاستثمار في التنمية الزراعية المستدامة

٥٦ - في البلدان النامية، اتسمت العقود الأخيرة بالافتقار إلى الاستثمار في التنمية الزراعية والريفية. وقد يكون الافتقار في الاستثمار قد ساهم في زيادة مخاطر الجوع الناجم عن أزمة الغذاء والوقود الحالية. وتعكس التطورات السلبية الأخيرة عدم إيلاء هذه المسائل الاهتمام الكافي في الماضي^(٣٧).

٥٧ - وتعد استثمارات رؤوس الأموال واستخدامها بكفاءة وفعالية عوامل محددة أساسية في الزراعة المستدامة ونمو الإنتاجية الزراعية. وثمة حاجة إلى استثمارات كبيرة وطويلة الأجل لرؤوس الأموال، من أجل تنمية الأصول الطبيعية، والمادية، والاجتماعية، والعلمية، ومن أجل تعليم وتدريب المزارعين وتحسين عمل سلاسل القيمة الزراعية.

(٣٧) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٨، (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٨).

الإطار ٤

استراتيجيات التنمية الزراعية: تجارب قطرية

تتصدر الصين والهند البلدان النامية في الاستثمار في قطاعها الزراعي. وفي عام ٢٠٠٧، وضعت الهند خطة التنمية الزراعية الوطنية، وخصصت ٦,١ مليارات دولار خلال السنوات الأربع التالية لزيادة الاستثمار بالري بنحو ٨٠ في المائة. وتسعى الهند إلى رفع إنتاج الأرز إلى ١٠ ملايين طن، والقمح إلى ٨ ملايين طن، والبقول إلى مليوني طن بحلول ٢٠١١-٢٠١٢. كما زادت الصين من ميزانية الإنفاق لديها على الزراعة بنسبة ٢٠ المائة في عام ٢٠٠٨. وفي إعلان مابوتو لعام ١٩٩٩، التزمت الحكومات الأفريقية بإنفاق ١٠ في المائة من ميزانياتها على الزراعة، إلا أنه لم تحقق هذا الهدف حتى الآن سوى أربعة بلدان (تشاد وغينيا ومالي ومدغشقر).

المصدر: Benson, Todd, Nicholas Minot, John Pender, Miguel Robes, and Joachim von Braun، "أزمة الغذاء العالمي: رصد وتقييم الأثر على استجابات إصلاح السياسات" (واشنطن العاصمة، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ٢٠٠٨).

٥٨ - يتسم الاستثمار العام في البنية الأساسية الريفية (الري، والطرق، والنقل، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية)، وفي الأسواق، والبحوث والإرشاد، وإدارة الموارد الطبيعية بالأهمية من أجل التنمية الزراعية المستدامة في الأجل الطويل والاستفادة من الإصلاحات التجارية. وذكر تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨ أن الإنفاق العام غالبا ما تحول عن هذه الاستثمارات الطويلة الأجل في الإعانات الزراعية. وفي البلدان التي استثمرت فيها رؤوس أموال كبيرة على المدى البعيد، خصص قدر ضئيل جدا من الموارد للعمليات والصيانة من أجل كفالة استدامة هذه الاستثمارات^(٣٨).

٥٩ - وينبغي أن تكون تهئية مناخ موات لجذب استثمارات رؤوس الأموال من القطاعين الخاص والعام، التي ستزيد الإنتاج الزراعي وتحديث التغيرات الهيكلية والتنظيمية الضرورية، هدفا رئيسا من أهداف السياسة العامة. ويمكن تعزيز هذا المناخ من خلال وضع سياسات واستراتيجيات وطنية طويلة الأجل لتنمية المناطق البيئية الزراعية الضخمة، مما يتيح فرصا استثمارية ويربط في الوقت نفسه بين ممارسات الإنتاج واعتباراتها التقنية لإشراك أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والقطاعات المدنية.

(٣٨) "تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨"، الجزء الثاني، الفصل ٤.

٦٠ - ومع عودة التنمية الزراعية ودعم صغار المزارعين إلى جدول الأعمال الدولي، يمكن توقع تدفق المزيد من الاستثمارات من أجل التنمية إلى قطاع الزراعة. ويجب توجيه بعض الاستثمارات الجديدة من أجل تقديم الدعم في مجال السياسات والمساعدة التقنية لبناء القدرات الوطنية لإدماج ممارسات الإنتاج المستدامة. وينبغي أن يركز هذا الدعم على البحث وتطوير التكنولوجيا لوضع نهج قائمة على النظام الإيكولوجي، وحيثما أمكن، على إيجاد سبل لمكافحة المنتجين لتعزيز خدمات النظام الإيكولوجي مثل عزل الكربون، وتجميع مياه الأمطار، وإدارة التنوع البيولوجي الزراعي.

باء - إصلاح السياسات التجارية

٦١ - تعد التأثيرات المقدرة لتحرير التجارة الكامل هامة بالنسبة للتجارة ونمو الناتج الزراعي في البلدان النامية. وسيؤدي التحرير الكامل للتجارة إلى زيادة أسعار السلع الأساسية الدولية بنسبة ٥ في المائة في المتوسط، وتبلغ حصة البلدان النامية في التجارة الزراعية العالمية نحو ٩ نقاط مئوية، ويبلغ نمو الناتج الزراعي في البلدان النامية نحو ٠,٣ في المائة في السنة^(٣٩).

٦٢ - وأدت الإصلاحات الأخيرة في السياسات إلى تحسين حوافز الأسعار للمنتجين الزراعيين في البلدان النامية. فقد كان لإصلاحات الزراعة والاقتصاد الكلي في أوغندا مثلاً تأثير كبير على أسعار الصادرات الزراعية. وخلال التسعينيات من القرن العشرين، طبقت حكومة المكسيك إصلاحات واسعة النطاق على السياسات الزراعية الموجهة نحو السوق ساعدت القطاع الزراعي في أن يحقق مزيداً من الكفاءة والقدرة التنافسية العالمية^(٤٠).

٦٣ - ويشكل تحرير قطاع المحاصيل المعدة للتصدير عنصراً هاماً في معظم برامج التكيف الهيكلي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكان نقل مسؤوليات تسويق محاصيل التصدير من الدولة إلى القطاع الخاص أحد الجوانب الأساسية في عمليات التحرير في معظم البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وتفيد المعلومات المتاحة بأن المزارعين استفادوا بصورة عامة من التحرير. وكانت عائدات المنتجين عموماً أعلى، وكانت الدفعات أكثر سرعة. كما كان لتحرير سوق المحاصيل المعدة للتصدير بشكل عام أثر إيجابي على مستويات الإنتاج، مع أن المزارعين في المناطق النائية واجهوا صعوبات في بيع محاصيلهم^(٤١).

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) Andrew W. Shepherd and Stefano Farolfi، تحرير المحاصيل المعدة للتصدير في أفريقيا: استعراض. نشرة الخدمات الزراعية رقم ١٣٥، (روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٩٩). تُعرف المحاصيل المعدة للتصدير هنا بالمحاصيل النقدية التي غالباً ما يتم تداولها في أسواق السلع الدولية و/أو التي تزرع بشكل رئيسي من أجل أسواق التصدير.

٦٤ - وفي حين كانت تجربة التحرير إيجابية بوجه عام في أفريقيا ككل، فمن المؤكد أن ذلك لم يتحقق دون حدوث مشاكل هامة. فلا تزال المدخلات المتعلقة بالعرض مسألة رئيسية. وفي ظل سيطرة الدولة على التسويق، كانت مستلزمات الإنتاج تقدم غالبا دون مقابل لأن مجالس التسويق الحكومية كانت واثقة من أنها ستستعيد هذه الديون بعد تسويق المحصول. أما تجار القطاع الخاص الذين يوردون مستلزمات الإنتاج حاليا، فلا تتوفر لديهم ضمانات لتسديد هذه الائتمانات، لذلك، انخفض استخدام مستلزمات إنتاج المحاصيل النقدية كثيرا؛ ويقال أيضا إن هذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدني جودة المحاصيل^(٤٢).

٦٥ - ويشكل تجهيز المحاصيل المعدة للتصدير مصدرا آخر للقلق. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة مثلا، واجه مشترون البن والقطن من القطاع الخاص مشاكل هامة قصيرة الأجل عندما تبين لهم أن التعاونيات لم تسمح لهم باستخدام مرافق التجهيز التابعة لها. كما واجهت الشركات في أفريقيا التي تجهز المنتجات بعد مرحلة التصدير المعتادة (مصانع النسيج، ومصانع زبدة الكاكاو والشوكولاته، ومصانع القهوة سريعة الذوبان) صعوبات. وبموجب الترتيبات السابقة، كانت الدولة تكفل لهم توريد المواد الخام (التي كانت مدعومة في معظم الأحيان). وأصبح يتعين عليهم الآن التنافس مع مشتري الصادرات على إمداداتهم^(٤٣).

٦٦ - ويساعد وصول المزارعين إلى الأسواق لتصدير محاصيلهم الزراعية على تحقيق مكاسب من التجارة. وقد بينت دراسة أجراها المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، وهو منظمة خاصة في الولايات المتحدة، في عام ٢٠٠٧، أن توفر الأسواق يؤدي إلى زيادة مشاركة المزارعين في زراعة المحاصيل المعدة للتصدير. وبالمقابل، فإن تكاليف التسويق التي تظهر عندما يتطلب الاستغلال التجاري للمحاصيل المعدة للتصدير وسطاء قد تؤدي إلى انخفاض مشاركة المزارعين في زراعة المحاصيل المعدة للتصدير. وخلصت الدراسة أيضا إلى أن المزارعين الذين يعيشون في القرى والذين لا تتوفر لديهم منافذ كثيرة لبيع منتجاتهم الزراعية المعدة للتصدير، من المرجح أن يكونوا أفقر من المزارعين الذين يقيمون في القرى التي تتوفر فيها أسواق^(٤٤).

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) Jorge Ballat, Irene Brambilla, Guido Porto، تحقيق المكاسب من التجارة: المحاصيل المعدة للتصدير، وتكاليف التسويق والفقير. الولايات المتحدة الأمريكية. (ورقة عمل رقم ١٣٣٩، كامبريدج، ماساشوستس، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧).

٦٧ - وقد تساعد زيادة الطلب على ما يعتبر الآن أسواقا متخصصة في التخفيف من آثار الفقر بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية. وقد يمثل إنتاج محاصيل الطاقة، وخاصة السكر وزيت النخيل لصناعة الوقود الحيوي بديلا للمزارعين ويساعد في الوقت نفسه على تقليل اعتمادهم على الوقود الأحفوري المستورد. ويتعين على الحكومات أن تضطلع بدور رئيسي في إنشاء أسواق لمصادر الطاقة الحديثة المستمدة من الكتلة الحيوية، كما أظهرت تجربة البرازيل في حالة الإيثانول، وماليزيا في حالة وقود مزيج زيت النخيل. إلا أنه يجب أن تسترشد هذه السياسات بإجراء تحليل دقيق لعوامل المبادلة بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية الوطنية.

٦٨ - وينطوي أي نظام جيد لمعلومات السوق على تأثير هام على كفاءة عمليات السوق، والقدرة التنافسية، والحد من الخسائر والمخاطر. وهو يربط المزارعين بالأسواق، ويمكنهم من الاطلاع على التغييرات التي تطرأ على خيارات المستهلكين والسوق وتقلبات الأسعار. واستنادا إلى أوجه التقدم في مجال تكنولوجيا الاتصالات، يجري تجريب عدد من النهج المبتكرة. إذ تقوم وزارة الزراعة في الهند مثلاً بتشغيل شبكة AgMark Net، التي تجمع المعلومات المتعلقة بالأسعار من أسواق الجملة في البلد كله وتنشرها على شبكة الإنترنت. وفي غرب أفريقيا، أنشأت شراكة بين القطاعين العام والخاص TradeNet، وهو منبر تجاري يتيح الفرصة للبائعين والمشتريين الاتصال عبر الإنترنت والهواتف المحمولة. كما تعمل نظم معلومات السوق على نشر المعلومات المتعلقة بالأسعار في كينيا وموزامبيق والسنغال، باستخدام مزيج من شبكة الإنترنت، والرسائل النصية عبر الهاتف، والبريد الصوتي، والإذاعة، والسماعات في الأسواق^(٤٥).

٦٩ - وتضطلع سياسة أسعار الصرف بدور هام في إنعاش أداء القطاع الزراعي المعد للتصدير. ويمكن أن توفر حافزا قويا للمصدرين. وتكون سياسة أسعار الصرف أكثر فعالية عندما يجري تنفيذ تدابير الاستقرار وسياسات الإصلاح التجارية الأخرى^(٤٦).

رابعا - الماضي قدما

٧٠ - يجب تلبية الاحتياجات المتزايدة من الأغذية والزراعة في البلدان النامية من خلال المزيد من نظم تكثيف الإنتاج المستندة إلى الزراعة المتعددة المحاصيل وذات الإنتاجية الأعلى.

(٤٥) تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨.

(٤٦) Andres W. Shepherd and Stefano Farolfi، تحرير المحاصيل المعدة للتصدير في أفريقيا: استعراض. (روما، منظمة الأغذية، ١٩٩٩).

وفي هذا الصدد، يتعين تعزيز المكاسب المتحققة بالفعل باتخاذ تدابير مكاملة مثل تحسين أصناف البذور وتكييفها، وزيادة استخدام الأسمدة العضوية، واستخدام أساليب ملائمة للبيئة لمكافحة الآفات، وتحسين حفظ المياه والتربة، والمعالجة الصناعية للنفايات العضوية وتنويع المحاصيل. ونظرا لنجاح ممارسات إدارة حفظ الموارد، مثل الإدارة المتكاملة للآفات والمغذيات، والحراثة التي تحافظ على التربة، والزراعة الحراجية، فإنه ليس من المغالاة القول بضرورة إدماج المبادئ والتكنولوجيات المستندة إلى النظام الإيكولوجي في سياسات التنمية الزراعية.

٧١ - ومن بين التدابير الأخرى التي قد تساعد في زيادة الغلة وتحقيق رفاه الأسر المعيشية في المناطق الريفية: توفير إمكانية الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي بسهولة، وإعادة تأهيل البنية الأساسية والري والتسويق، وتشجيع ممارسات خفض الفاقد بعد الحصاد، وتعزيز البحوث والإرشاد ونظم التسويق، وزيادة تطوير تجهيز المنتجات الزراعية. ويتطلب تعزيز دور المرأة في الإنتاج الزراعي المستدام تدخلات تراعي المنظور الجنساني في جميع مجالات السياسة العامة والمؤسسات. وستستفيد السياسات التي تهدف إلى تنمية المواشي من كفاءة التوافق مع النظم الزراعية. وقد ترغب الحكومات في أن تنظر في تقديم حوافز لتشجيع نظم الزراعة العضوية، فضلا عن الدعم المؤسسي والتقني لإصدار الشهادات للمنتجات العضوية.

٧٢ - وقد يساعد تحسين أداء برامج إدارة المياه الحالية بإيلاء دور أكبر لمجموعات المستخدمين في عملية صنع القرار، على التغلب على التحدي المزدوج المتمثل في التغلب على شح المياه وزيادة الإنتاج الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع وتعزيز الأدوات المؤسسية المستندة إلى السوق وتدابير إدارة الطلب التي يجري تطبيقها بنجاح، مثل تخصيص حقوق الملكية لمستخدمي المياه، وترشيد رسوم المياه، والتراخيص القابلة للتداول، وإعادة تدوير مياه الصرف لزراعة المحاصيل التي تتحمل الملوحة. وينبغي أن تهدف سياسات الأراضي إلى توفير أمن حيازة الأراضي مما يشجع المزارعين على الاستثمار في الإدارة المتكاملة للأراضي وممارسات إدارة المياه.

٧٣ - وقد ساعدت الإصلاحات الزراعية والميكانيكية على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية للقطاع الزراعي المعد للتصدير في العديد من البلدان النامية. ويؤدي ذلك إلى تعزيز ضرورة وضع نظم تجارة دولية عادلة تفيد المزارعين والمنتجين في البلدان النامية على حد سواء. وفي هذا السياق، يعد تحقيق تقدم في المفاوضات الزراعية في إطار جولة الدوحة من المفاوضات التجارية أمرا بالغ الأهمية.

٧٤ - وتستطيع البلدان التي توجد لديها برامج شبكة أمان سليمة أن تستجيب بسرعة أكبر لارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية. وتعتبر تدابير السياسات مثل برامج تقديم المساعدة الغذائية المباشرة، وتدخلات التغذية، والتغذية المدرسية، وإيجاد فرص عمل من بين أكثر التدابير فعالية من حيث التكلفة على المدى القصير التي استخدمت بنجاح لمساعدة فئات السكان الضعيفة. كما تشير التجربة إلى أن تخفيف القيود المفروضة على الصادرات قد ينطوي على آثار إيجابية كبيرة على أسواق الغذاء الدولية، وعلى انخفاض الأسعار وتخفيف حدة تقلبها.

٧٥ - ومع أن ارتفاع أسعار السلع الزراعية يشكل تهديدا مباشرا للأمن الغذائي، فإنه يتيح على المدى الطويل فرصة للتنمية الزراعية. ولا يمكن أن تتحقق هذه الفرصة إلا عندما يكون القطاع الزراعي قادرا على الاستجابة لحوافز الأسعار، وعندما يتمكن المزارعون الفقراء من المشاركة في الاستجابة للعرض. ولدى انتهاز الفرص المحتملة التي يتيحها الوقود الحيوي مثلا، يجب على السياسات أن تكفل إدارة المخاطر التي لا بد أن تنجم عنها بعناية.

٧٦ - وتدعو الحاجة إلى توظيف استثمارات كبيرة لسد الثغرات الموجودة في البحوث الزراعية، والري، ومرافق التعليم، والتمويل الريفي، ونظم المعلومات، والهياكل الأساسية المادية والسوق. ولهذا الغرض، تحتاج الحكومات إلى حشد أموال من جميع الوسائل الممكنة، بما في ذلك تنفيذ سياسات لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة لدعم التنمية الزراعية.

٧٧ - ويمكن التوصل إلى النتائج المتفق عليها عن طريق تعميم سياسات التنمية الزراعية والريفية في أطر التنمية الوطنية. ويجب أن تكمل مستلزمات الإنتاج المقدمة إلى المزارعين المحليين بوضع سياسات اقتصادية كلية وسياسات تجارية داعمة لكفالة الاستدامة. وثمة حاجة للمواءمة والتكيف مع الظروف الوطنية والمحلية.